وإني أضع بين يديكم اقتراحاً ، عسى أن يساهم مع مساهماتكم ، للقيام بهذا الواجب العظيم .

وبين يدي ذلك ، أذكر محاولة قمنا بها مع الشيخ عبد الله عزام رحمه الله ، لجمع كلمة قادة المجاهدين الأفغان ، وبعد أشهر من السعي لتحقيق الوحدة بينهم ، وإزالة العقبات التي كان يدعي بعضهم أنها تحول دون الوحدة ، وبعد إزالتها يدعي عقبة أخرى ، وهكذا حتى توصلنا إلى نتيجة لخصها الشيخ عبد الله عزام رحمه الله بكمات للتدليل على صعوبة المهمة ، وتعلق الأمراء بالإمارة فقال :ـ هل يمكن أن يتنازل حاكم الرياض لحاكم الأردن أو العكس ، من أجل الاجتماع والوحدة ؟ فكانت إجابة الإخوة لا يمكن . فقال وكذلك لن يتنازل سياف لرباني أو لحكمت يار والعكس صحيح .

ولقد كان لأحد الإخوة رأي شديد جداً في هذه القيادات ، وكان من كبار السن والقدر، وهو صاحب تجربة طويلة في الحياة مع الناس ، وكنا وقتها ننفر من شدة قوله فيهم ، وسأحاول أن أوصل بعض قوله إليكم بعد تخفيف حدته ، وخلاصته : أن هؤلاء القادة تجار تهمهم زعامتهم ، ومصالحهم الشخصية مقدمة على القضية ، وكنا لا نصدق كلامه فيهم ، وطالبناه بالكف عن القدح بهم ، ثم مع مرور الأيام ، وتتابع الوقائع ، بدأت الأمور تتضح، وتصدق قوله في بعضهم ، بل جاءت الأحداث لتؤكد أموراً ما كنا نتوقعها أبداً ، لصغر سننا وقلة تجربتنا في تلك الأيام ، وأما اليوم فكلكم قد علم أن تحالف الشمال في أفغانستان بقيادة رباني وسياف ، كانوا أعواناً ومناصرين لأمريكا ضد المجاهدين في أفغانستان ، وذلك كفر بواح وردة صراح ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ولقد بذلت أمريكا جهوداً كبيرة من قبل لإقناع هذه القيادات ، بواسطة حكومتي الرياض وإسلام أباد ، بالدخول في حكومة وحدة وطنية ، أي مع الشيوعيين الرئيس السابق نجيب وأصحابه ، وقد تم ذلك ، واستعانت الرياض ببعض العلماء ، الذين كانوا في السابق يحرضون الناس على الجهاد ، ويحضرون الأموال الطائلة لقادة المجاهدين ، وفي الوقت المناسب طلبوا من قادة المجاهدين الأفغان ، أن يتحدوا مع الشيوعيين والعالمانيين الأفغان ،

وعندها ظهروا على حقيقتهم ، بأنهم علماء سوء ورجال الطاغوت ، مع العلم أن معظم القادة قد وافق على ذلك ، نتيجة لضغوط الرياض وإسلام أباد ، وكان منهم سياف ورباني وحكمت يار ، وعندها بذلت جهود لإفشال هذا الأمر ، والمقام لا يتسع للتفصيل .

ومن أساب فشل محاولات جمع كلمة قادة الأفغان ، أن قرار الوحدة كان بأيديهم ، ويصعب على كثير من الناس أن يقدروا مصلحة الجهاد والأمة ، إذا كانوا هم طرف في تلك المعادلة ، فتتلبس على القائد أو الأمير الأمور العامة بالخاصة ، ويعتقد أنه هو وحزبه أفضل من يقود عموم المجاهدين لنصرة الدين ، ومن هنا يزداد تمسكه بالإمارة ، وتتضخم عنده أخطاء غيره من القادة والأحزاب ، ولا يرى أخطاء نفسه وحزبه ، ففي مثل هذه الحالة يكون هو المدعى عليه ، وفي نفس الوقت هو القاضي ، فلا يستطيع أن يحكم على نفسه بوجوب اعتزال الإمارة ، والتنازل لصالح أمير آخر قد يجتمع عليه معظم المسلمين وحالهم في هذه المصيبة كحال الملوك والرؤساء في بلادنا .

ونتيجة لأعذارهم السقيمة ، التي لا تنهض لتأخير اجتماع الكلمة ، ظهر الكفرفي كابل ، وساد الفساد ، وقطعت الطرق ، فسفكت الدماء ، وانتهكت الأعراض ، ونهبت الأموال ، وكانت الكلمة العليا حقيقة في كابل للرئيس الشيوعي السابق نجيب ، بينما قادة الأحزاب يوهمون أعضاء أحزابهم أنهم هم حكام كابل ، وأنهم سيقيمون شريعة الإسلام ، وبقي أعضاء أحزابهم يصدقون هذه الأكاذيب ، باستثناء عدد من الصادقين ، رفضوا أن يبيعوا دينهم بعرض من الدنيا قليل ، ورفضوا أن يعطلوا ما يميز الأنام عن الأنعام ، فرفضوا تعطيل عقولهم ، وأن يساقوا كما يساق القطيع ، كان من هؤلاء المؤمنين الأحرار، الشيخ محمد ياسر ، وكان سياف قدمه مع غيره لاستلام حصة حزبه ، في حكومة الوحدة الوطنية ، فكان أن عين وزيراً للداخلية ، وبعد أيام تبين له أن الحاكم الحقيقي لكابل هو نجيب ، الذي قتل العباد ودمر البلاد ، وجاهدوا ضده تلك السنوات الطوال ، فصدم صدمة شديدة أن قادة الجهاد الذين شاركوا في هذه الحكومة ، كانوا على علم بهذه الحقيقة المرة ومتعايشين معها ، فاستقال

مباشرة ، وترك منصب الوزير ، وهاجر إلى باكستان ، ليعيش إنساناً متواضعاً في مخيمات المهاجرين الأفغان ، من أجل أن يحافظ على ماعنده من الإيمان .

فينبغي على الإخوة أن يتدبروا في هذه الحادثة ، ويعملوا عقولهم ولا يعطلوها ، وأن يفرقوا بين حسن الظن بالقادة ، وبين أن يكون كيساً فطناً ، يزن الأمور والرجال بميزان الإسلام ، ويترفع عن أن يكون إمعه ، يتبع القادة على غير بصيره ، فالذين بقوا مع القادة في كابل كسياف ورباني ، بعد كل الذي حصل ، هؤلاء قد ظاهروا الكفار على المسلمين ، وذلك ناقض من نواقض الدين ، وليس بعذر لهم حسن ظنهم بالقادة . فيجب عليهم أن يفتشوا قلوبهم ، ويتبرؤا من الشرك وأهله ، ويدخلوا في الإسلام من جديد .

ومن العبر : أن لا ينخدع الإخوة بأسماء الأحزاب أو بقادتها ، فهذا سياف كان أحد قادة المجاهدين ، وحزبه الاتحاد الإسلامي ملء السمع والبصر ، ثم أعان أمريكا ، وذلك كفر بواح ، وهذا رباني وحزبه الجمعية الإسلامية وحاله كذلك .

ولئن زل بعض هؤلاء القادة ، فإنه بفضل الله قد ثبت البعض الآخر ، فكانوا صادقين مخلصين نحسبهم والله حسيبهم ، منهم الشيخ يونس خالص عليه رحمة الله ، والشيخ جلال الدين حقاني حفظه الله .

وقد رأت الدنيا بأسرها صدق وثبات حركة طالبان ، وعلى رأسهم الأمير المجاهد الملا محمد عمر بن مجاهد في قتال تحالف الكفر العالمي ، وعدم الرضوخ والخضوع لهم بتضييع أمانته ، وذلك بالتخلي عن الشريعة وتسليم من دخلوا في جواره من العرب المهاجرين ، لأنهم إخوانهم في الدين ، ولو ذهبت الإمارة وكرسيها . مواقف عظيمة ، تنبأ عن رجال عظام ، أحسبهم والله حسيبهم ، ففرق هائل بين موقف الحاكم المسلم ، وبين مواقف الحكام المنافقين ، الذين تعاونوا مع أمريكا في الحرب العالمية ضد الإسلام . فالأمول ضحى بملكه من أجل دينه ، والآخرون ضحوا بدينهم من أجل ملكهم ، فالفرق بينهم هو الفر بين الإيمان والكفر ، فشتان شتان بين مواقف المؤمنين الرجال ، وبين مواقف المنافقين أشباه الرجال .

وقد يقول بعض الناس إن بعض قادة الجهاد في أفغانستان الذين زلت أقدامهم كانت لهم سابقة ، فقد رفعوا راية الجهاد مبكراً ضد الروس ، فينبغي أن تقال عثراتهم فأقول :ـ

يجب التفريق بين العثرة التي ينبغي إقالتها لذوي الهيئات ، وبين ارتكاب الحدود التي يجب أن تقام ولا يستثنى منها أحد ، فالمرأة التي سرقت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سابقة في الإسلام والهجرة ، ومع ذلك أقيم الحد عليها ، لتجنيب الأمة طريق الهلاك فتدبر.

وذكري لهؤلاء القادة إنما هو من هذا الباب ، فقد ارتكبوا ناقضاً من نواقض الإسلام ، وهو مظاهرة الكفار على المسلمين ، ومنهج محاباة السادة والكبراء منهج منتشر بين كثير من المسلمين ، ومن هنا كان ضلال أصحاب هذا المنهج عن الصراط المستقيم .

فينبغي الحذر من ذلك ، فإقامة الحد واجب شرعي يتم به تطهير المرتكب له ، وتطهير المجتمع المسلم ، وإلا فذاك طريق الهلاك ، كما ذكر في حديث المرأة التي سرقت وسيأتي معنا .

وإن الجرح ينفر بعد حين إذا كان البناء على فساد

وخلاصة القول في هذا الأمر :ـ يجب على الإخوة المجاهدين ولا سيما في مجلس الشورى ، أن لا يستسلموا لأعذار أمراء الجماعات ، لتعطيل الوحدة والاجتماع ، فقد تكون شهوة خفية في الحرص على الإمارة هي المانع الحقيقي ، فلا ينبغي أن نتعصب للرجال أو الأحزاب أو الجماعات ، ولكن نتعصب للحق ، فمن تمسك به أعناه ، وإن أمرنا أطعناه ، ومن حاد عن الجادة قومناه وأمرناه أن يكون للحق تبع ، فالحق أحق أن يتبع .

ومن كان مقتدياً فليقتدِ بمن قد مات من القدوات ، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، واعرف الحق تعرف أهله ، فالحق لا يعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالحق .

وللخروج من معضلة تمسك الأمراء بالإمارة ، وتمنعهم من الاعتصام والوحدة ، بأعذار لا تنهض لتأخير هذا الواجب العظيم ، فإن اقتراحي يتلخص فيما يلي :

مهتدياً بالكتاب والسنة وسيرة الصحابة رضي الله عنهم في هذا الأمر، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم .
فلما طعن عمر رضي الله عنه ، جعل أمر الخلافة في الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ ، وانتهى الأمر إلى عثمان وعلي رضي الله عنهما ، وكل واحد منهم يرى أنه أقدر على سياسة أمور المسلمين ورفع راية الدين ، وبذا لم يحل الخلاف ، ولم يبايع أمير للمؤمنين.
فكان لا بد من إحالة الأمر إلى غيرهما ، ليتم اختيار أحدهما ، فأحالا الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم ، على أن يبايع أحدهما الآخر إذا اختاره المسلمون أميراً لهم ، وهذا من هدي أهل الصدق والإخلاص والعدل والإنصاف ، والحرص على مصالح المسلمين ، وهم ساداتنا في كل صفة حميدة وخلق كريم رضي الله عنهم ، ثم بعد استشارة المهاجرين والأنصار ، حل الخلاف بمبايعة عثمان رضي الله عنهم أجمعين .
وهنا ينبغي ذكر أهل الفضل في باب الوحدة والاجتماع بما هم أهل له ، فلقد سر المسلمين تسابق عدد من أمراء الجماعات المقاتلة في سبيل الله ، مع عدد من شيوخ العشائر المرابطة المجاهدة لتوحيد الكلمة تحت كلمة التوحيد ، فبايعوا أميراً منهم هو الشيخ الفاضل ، أبا عمر البغدادي ، وتنازل هؤلاء الأمراء عن الإمارة للاعتصام بحبل الله جميعاً ، وهذا مؤشرعلى صدقهم وعدلهم وإنصافهم ، وتجردهم من حظوظ أنفسهم ، وحرصهم على مصلحة المسلمين ، نحسبهم كذلك والله حيسبهم ، وجزاهم الله خيراً ، واجتماعهم هذا خطوة عظيمة مباركة ، نحو توحيد باقي الجهود في تكوين جماعة المسلمين الكبرى .
وقد سر المسلمين أيضاً التنسيق بين عدد من الجماعات المقاتلة كما سرهم اجتماع عدد من الطوائف المجاهدة الأخرى وكونوا فيما بينهم جماعة واحدة وهذه خطوة أخرى نحو تحقيق الواجب الشرعي .
ولقد تسامع المسلمون بأن بعض الإخوة الفضلاء ، من الأمراء والعلماء في بعض الجماعات المجاهدة الأخرى ، قد وجدوا في أنفسهم إذ أبرم الأمر ولم يحضروه وقضي فيه ولم يشهدوه

فإني أقول:ــ إن وجد هؤلاء لا حرج فيه ، وإن لم يغضبوا فذاك السبيل ،بسبب الأوضاع الأمنية الصعبة ، مما يعسر الحركة والاتصال بين الإخوة ، وإن بعض خيار الصحابة قد وجدوا في أنفسهم ، عندما قضي الأمر يوم سقيفة بني ساعدة ، دون مشاورتهم رضي الله عنهم .

إلا أني أذكر في المقابل بأن أبا بكر وعمر وأبا عبيدة رضي الله عنهم ، لم يكن دافعهم الرغبة في أن يستأثروا بالأمر ، والإفتئات على بقية المهاجرين والأنصار ، بل كان هناك من الظروف والملابسات التي لا تخفى ، والتي دفعتهم إلى أن يتعجلوا بالأمر قبل مشاورة بقية المعنيين به ، رضي الله عنهم أجمعين ، خشية الفتنة وتفريق الكلمة ، ثم إن الذين وجدوا في أنفسهم ،لم يلبثوا أن بايعوا أبابكر بعد مدة ولم تنقض البيعة .

وإسم الدولة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما المقصود والمطلوب شرعاً اجتماع المسلمين واعتصامهم بحبل الله واجتماعهم تحت أمير واحد ، لإقامة دين الله ونصرته ، ومعلوم أن هذا لاينبغي تأخيره إلى أن تقام الدولة ، لأنه واجب من أعظم الواجبات في دين الله ، والدولة لهذا تبع ، قال الله تعالى [واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا] وإلا فما أكثر أسماء الدول المنتسبة إلى الإسلام ، والكل يعلم أنها جميعها فاقدة لشروط هي من أهم شروط قيام الدولة المسلمة ، وأولها أنها لا تطبق شرع الله ، ناهيك عن أن معظمها منقوصة السيادة ، وجميعها تعاونت بشكل أو بآخر مع أمريكا ، في الحرب على الإسلام ، ومع ذلك فكثير من الناس يتعاملون معها ، على أنها دول ذات سيادة ، وتعاملهم هذا لا يصح شرعاً لما سبق ذكره .

ثم إني أقول :ـ إن الذين وجدوا في أنفسهم بسبب عدم مشاورتهم ، إن كان لهم همة ورغبة في توحيد كلمة المسلمين فوجدهم لا حرج فيه كما سبق ذكره ، وأما إن كانوا يصرحون بأن الوقت غير مناسب ، ويؤخرون حكم الله تعالى وحكم رسول صلى الله عليه وسلم بآرائهم فهؤلاء وجدهم غير مبرر .

ورغم أهمية الشورى في الإمارة ، والنصوص في ذلك واضحة بينة ، وقول عمر رضي الله عنه في ذلك لا يخفى ، إلا أن أمر اجتماع الكلمة على الأمير مقدم

عليها إذا تعذرت ، كما لو تكررت ظروف شبيه بظروف السقيفة ، ولو أن الإمارة لا تتم إلا بعد مشاورة جميع من يعنيهم الأمر ، لما أقدم عمر على مبايعة أبي بكر دون مشاورة أحد ، ولما قبل أبو بكر أن يبسط يده لقبول البيعة ، ولما تتابعت الأمة على مبايعته .

ولو أن التمكين المطلق شرط لقيام الإمارة الإسلامية في هذا الزمان ، لما قامت للإسلام دولة، لأن الجميع يعلم أنه مع التفوق العسكري الهائل للخصوم ، فإنهم يستطيعون أن يغزوا أي دولة ويسقطوا حكومتها ، وهذا ما رأيناه في أفغانستان ، وكما أسقطوا حكومة العراق البعثية وسقوط الدولة لا يعني نهاية المطاف ، ولا يعني سقوط جماعة المسلمين وإمامهم ، وإنما الجهاد ضد الكفار ، كما هو الحال في أفغانستان والعراق .

ولا يصح أن يقال لمن بويع على إمارة إسلامية ، نحن لا نسمع لك ولا نطيع لأن دولتك غير ممكنة ، ويستطيع العدو إسقاط حكومتها .

فيجب على المسلمين عامة والمجاهدين خاصة ، السعي لتكوين مجلس لأهل الحل والعقد ، أعضاؤه من الطوائف المجاهدة ، على أن يكون تمثيل الأعضاء يتناسب مع عدد كل جماعة ، وعلى أهل الحل والعقد أن يؤدوا اليمين ، على أن يختاروا الأمير الأصلح للمسلمين .

مع العلم أن هذا الواجب آكد ما يكون على أمراء الجماعات المجاهدة ، وعلى أعضاء الشورى في كل جماعة ، فإن تأخر أمراء الجماعات عن اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بهذا الواجب العظيم ، كما هو الحال الآن منذ سنوات ، وذكروا أسباباً لا تنهض لتأخير هذه الفريضة ، فإن الواجب عليهم كي يبرؤا ذمتهم أمام الله تعالى ، ثم لكي لا يتحملوا مسؤولية التأخير أمام إخوانهم ، فعليهم أن يحيلوا أمر اتخاذ القرار في ذلك إلى جهة أمينة قوية، معروفة بحرصها على جمع كلمة المسلمين والنصح لهم ، لتقوم هي بدورها لاختيار الأمير ، فيتركوا الأمر لأعضاء مجلس الشورى ، لينتخبوا من بينهم أعضاء ، ليمثلوا الجماعة في مجلس أهل الحل والعقد ، ولا يخفى عليكم فكما أن اختيار أمير للمؤمنين من أعظم الواجبات ، فإن القعود عن ذلك كبيرة من أكبر الكبائر ، فإن الدين لا

يكون كله لله ، ولا تأمن السبل ، ولا تقمع الفتن ، ولايستتب الأمن ولا يسد باب المؤامرات الداخلية ، وإلى ما هنالك من أمور عظام ، إلا إذا كان للمسلمين جماعة وإمام .

ولئن خلع ربقة الإسلام من عنقه من فارق الجماعة شبراً، كما في الحديث الصحيح الذي رواه أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف بمن أخر قيام الجماعة دهراً ، وكان سبباً في ترك مئات الملايين من المسلمين يعيشون تحت ظل الأنظمة الطاغوتية الجاهلية ؟ وكفى بذلك فتنة في الدين ، فإن الأمر مهم كبير خطير ، ولا يجوز فيه التأخير ، وينبي عليه علو الإسلام وانتصار المسلمين في الدنيا ، والفلاح في الآخرة بإذن الله .

فيجب على المسلمين السعي للقيام بفرض الساعة وهو إيجاد جماعة المسلمين وإمامها والتزامها كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحذيفة رضي الله عنه (تلزم جماعة المسلمين وإمامهم) لتقيم دين الله تعالى وأوجب واجباتها بعد الإيمان دفع العدو الصائل

وإن ما ذكرته لإنشاء مجلس لأهل الحل والعقد ، أعضاؤه يتم اختيارهم من مجالس الشورى القائمة فعلياً ، أحسب أنه الحل إذا تكونت عدة جماعات في وقت واحد ، بسبب ظروف الحرب ، وإلا فالأصل أن يكون المسلمون جماعة واحدة ، وهو الواجب أن يتم السعي لتحقيقه .

وأما بالنسبة لوضع الإخوة في العراق ، فإن الأخ الأمير أبا عمر البغدادي وإخوانه بعد ما اتحدوا ، قد أعلنوا عن تكوين دولة العراق الإسلامية ، فانضم إليها من انضم ، وامتنع من امتنع ، فأرجوا من مجلس أهل الحل والعقد أن يسعوا في توحيد كلمة جميع المجاهدين والمسلمين في العراق ، مهتدين بهدي الكتاب والسنة ، والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم .

إخواني أمراء الجماعات المجاهدة :ـ أرجوا أن لا تجدوا في أنفسكم مما قلت ، فعلم الله أن هذا الذي أشير به عليكم ، هو الذي أشير به على نفسي وأرتضيه ، لأني أحسب أنه الحق .